

الموضوع: تأخير الإجراءات المتعلقة باعتقال مجرمي الحرب يساهم في تعزيز الإفلات من العقاب، مما يتيح لهم مواصلة ارتكاب المزيد من الجرائم

السادة في المحكمة الجنائية الدولية،

تحية طيبة وبعد،

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مصلى في مدرسة التابعين تستخدم كموأى للأشخاص الذين أُجبروا على الفرار من منازلهم بسبب الحرب بحي الدرج وسط مدينة غزة، وذلك صباح يوم السبت 10 آب 2024. مما أسفر عن مقتل أكثر من 100 فلسطيني وإصابة عشرات آخرين في مجزرة مروعة حولت المصلين إلى أشلاء متناثرة في المكان، مما يشكل انتهاكًا صارخًا للمواثيق والقوانين الدولية.

على الجانب الآخر لا يزال كل مؤمن بالعدالة الدولية ومدافع عن حقوق الإنسان ينتظر قرار الدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية في إصدار أوامر الاعتقال التي طلبها المدعي العام ضد المتهمين بجرائم حرب من قادة الاحتلال في سبيل إيقاف جريمة الإبادة الجماعية الجارية في قطاع غزة، وتتساءل المؤسسات والمنظمات اللبنانية والفلسطينية كم يجب أن يبلغ عدد القتلى والجرحى ليصدر القضاة قرار مذكرات الاعتقال؟! الا يساهم التأخير في الاجراءات باعطاء الضوء الاخضر للاحتلال بارتكاب المزيد من الجرائم؟

تشير المؤسسات والمنظمات اللبنانية والفلسطينية إلى أن التباطؤ الذي تتعامل به المحكمة الجنائية الدولية مع الوضع في فلسطين منذ الإنضمام إلى ميثاق روما حتى يومنا الحالي يعزز من موقف الاحتلال ويزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. تأخير اتخاذ الإجراءات الحاسمة وعدم استجابة القضاء الدولي بفعالية للأحداث المروعة يخلق بيئة من الإفلات من العقاب، مما يشجع القوى المحتلة على ارتكاب المزيد من الجرائم. عندما يشعر الجناة بأنهم محصنون من الملاحقة، تتفاقم الأزمة الإنسانية، ويستمر النزيف دون رادع. من الضروري أن يتحرك المجتمع الدولي بشكل أسرع وأكثر فعالية لضمان محاسبة المسؤولين وحماية المدنيين، بدلاً من الانغماس في تعقيدات غير مجدية تؤدي إلى تفاقم معاناة الأبرياء.

وتوضح المؤسسات الحكم الصادر في 5 فبراير/شباط 2021 بشأن "طلب الادعاء بموجب المادة 19(3) لإصدار حكم بشأن الاختصاص الإقليمي للمحكمة في فلسطين(ICC-01/18-143)"، حيث أكدت الدائرة اختصاصها على غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، أعلنت محكمة العدل الدولية مؤخرًا أن الأراضي الفلسطينية المحتلة معترف بها كوحدة إقليمية واحدة، تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة.

تؤكد المؤسسات والمنظمات والهيئات أن محكمة العدل الدولية بينت أن وضع قطاع غزة كمنطقة محتلة لم يتغير على الرغم من انسحاب إسرائيل في عام 2005، وهو الموقف الذي أعيد تأكيده بعد الأحداث التي وقعت في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وبالتالي، فإن الصراع المستمر لا يؤثر على اختصاص المحكمة في المنطقة، ولا يستلزم من الدائرة تحديدًا مسبقًا لقبول القضية قبل إصدار أوامر الاعتقال.

ولذلك فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الطريقة التي يتم بها تنفيذ هذا الإجراء حاليًا وتداعياته على مصداقية المحكمة الجنائية الدولية، وخاصة فيما يتصل بموضوعية القضاة في هذه القضية.

ونحث قضاة هذه الدائرة على الوفاء بواجباتهم وفقاً للقيم التي انتخبوا على أساسها كما هو منصوص عليه في المادة 36 (3) (أ) من نظام روما، وعلى إصدار أوامر الاعتقال على وجه السرعة والتي كانت مطلوبة منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر الآن.

مع فائق التقدير والاحترام،

بيروت في 2024/08/23

توقيع المؤسسات والمنظمات والهيئات:

1. المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد).
2. الاستاذ معين غازي الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب- بيروت.
3. الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين
4. مركز التنمية للدفاع عن حقوق الفلسطينيين
5. جمعية النجدة الاجتماعية
6. الجامعة الإسلامية في لبنان
7. الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - الاردن
8. منظمة ثابت لحق العودة
9. مركز الاطفال والفتوة
10. Human Rights Center
11. مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب
12. مؤسسة التضامن لحقوق الأسرى
13. المركز الاستشاري للخدمات
14. الشبكة العالمية للدفاع عن الشعب الفلسطيني
15. الملتقى الوطني لشباب فلسطين
16. مركز حقوق اللاجئين (عاندون)
17. الحملة العالمية للعودة الى فلسطين
18. الملتقى العلماني العالمي من أجل فلسطين
19. هيئة تفعيل المجتمع المدني
20. حملة الأزرق الكبير
21. الرابطة العربية للقانون الدولي
22. الرصد الحقوقي للجرائم الإسرائيلية
23. الدكتوراة احلام بيضون
24. رئيس قسم حقوق الإنسان جامعة الجنان - الدكتور اسكندر سكر

- .25 أ. اسامة الغول
- .26 منسق المجلس الاوروبي الفلسطيني أ. أحمد الفراسيني – بلجيكا
- .27 الدكتور محمد صفا
- .28 الدكتورة جنان طفيلي
- .29 الاستاذ عبد الحكيم البلوشي
- .30 الدكتورة ترتيل درويش
- .31 الدكتور محمود الحنفي.
- .32 أ. محمد الشولي.